بسم الله الرّحمن الرحيم

July 2000. Issue No. 210
العدد ٢١٠، يوليو ٢٠٠٠م، ربيع الأول/ربيع الثاني ١٤٢١ هـ

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London, WC1N 3XX

صوت البحرين

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

لكي لا تذهب خطى الاصلاح هدرا

انتهت المرافعات في القضية الحدودية بين البحرين وقطر امام محكمة العدل الدولية بعد ان طرح الطرفان قضيتهما بوضوح، وبقي على المحكمة ان تصدر حكمها النهائي في وقت لاحق من هذا العام. ونأمل ان تحكم المحكمة بسيادة البحرين على جزر حوار التي هي موضوع النزاع بين الجانبين. فقد خضعت تلك الجزر للسيادة البحرينية طوال العقود السابقة ومن غير المعقول ان تصدر المحكمة حكما يحرم البحرين من تلك السيادة او يساوم على حقها في بقية الجزر المجاورة خصوصا فشت الديبل وقطعة جرادة. لكن الموضوع الاهم هو ما يتعلق بالقضية بعد صدور حكم المحكمة، فأملنا ان يتم التعاطي مع ذلك الحكم، ايا كان شكله، بالحكمة والاتزان وعدم التهور لان المنطقة لا تحتمل المزيد من النزاعات الثنائية، كما ان الشعبين البحريني والقطري يرغبان في العيش في اطار قوي من الاخوة والتآلف خصوصا بالنظر للوشائج التي تربطهما منذ القدم. مطلوب من حكومتي البلدين الاستعداد لتقبل قرارات المحكمة بروح اخوية وابتعاد عن التشنج والتوتر.

واذا كان شعب البحرين كله يرغب في صدور حكم عن المحكمة الدولية يؤكد سيادة البحرين على جزر حوار، فانه في الوقت نفسه يرغب في ان تبدأ العائلة الحاكمة عهدا من الانفتاح على الشعب بشكل كامل وليس باسلوب انتقائي دعائي فقط. فاذا ما صدر حكم المحكمة بسيادة البحرين على جزرها فمطلوب من العائلة الخليفية ابقاء الجزر مفتوحة للمواطنين يرتادونها متى شاؤوا ويقطنون فيها اذا احبوا. وهذا يعني عدم استحواذ ابناء آل خليفة على تلك الجزر او غيرها. واذا ارادت العائلة الخليفية ان تكون منفتحة على ابناء البحرين فلتبادر كذلك لفتح جزر ام النعسان وام الصبان وجدة امام المواطنين والسماح لهم بزيارتها للاستمتاع بطبيعتها لكي يشعروا انها ارضهم بحق وانهم ليسوا مفصولين عن ارضهم لاي سبب. هذا الانفتاح من شأنه ان يكرس حالة التوافق بين ابناء البحرين والعائلة الخليفية التي استأثرت حتى الآن على اغلب الجزر الصغيرة المحيطة بالبحرين. وتقول الحكومة ان البحرين تتكون من اكثر من ٣٥ جزيرة، لكن المواطنين ممنوعون من اغلبها ولا يسمح لهم بارتياد الا عدد صغير منها (مثل المحرق وسترة والنبيه صالح وحوار). كما انهم ممنوعون من اختراق النصف الجنوبي من البلاد بحجج منها انها تحتوي على قواعد عسكرية. فاذا كانت هذه الاراضي ملكا للبحرين فان من حق شعبها الاستمتاع بها والتحرك فيها بدون معوقات.

اما المسألة الاخرى فتتعلق بالوضع الداخلي للبلاد التي تعاني من حكم استبدادي مضى عليه اكثر من ربع قرن. ان استمرار هذا النمط من الحكم لا يمكن ان يؤدي الى تحسن العلاقات بين ابناء البحرين وآل خليفة، وبالتالي يتطلب الامر تطورا حقيقيا في مجال العلاقات ونمط الحكم الداخلي والمشاركة الشعبية والتحول الديمقراطي واحترام حقوق الانسان وانهاء الحكم الاستبدادي والغاء قوانين الطوارىء. هذه القضايا تمثل تحديات حقيقية لانها هي جوهر الازمة السياسية التي عصفت بالبلاد منذ ان حل الامير السابق البرلمان المنتخب وعلق العمل بالدستور قبل ربع قرن. وان مستقبل العلاقة بين الشعب وآل خليفة يتوقف على مدى استعدادهم لاقامة المجتمع المدني الذي تختفي فيه مظاهر التنكيل والتعذيب والحكم غير الدستوري. وما جرى خلال العام الماضي من اجراءات محدودة بشأن حقوق الانسان لا يرقى الى ما هو مطلوب من النظام خصوصا بعد تجربة الاعوام الخمسة الماضية. واذا كانت الاوضاع السياسية تميل بشكل عام نحو الهدوء فان استمرار رفض رئيس الوزراء اجراء اي اصلاح سياسي حقيقي في البلاد انما يهيىء الوضع لانفجار شعبي آخر في المستقبل غير البعيد. ومع استمرار وجود المنفيين في الخارج فسوف تبقى القضية حاضرة في الدوائر السياسية والحقوقية والاعلامية الدولية خصوصا مع وجود رغبة متصاعدة في الاصلاح السياسي بمنطقة الخليج بشكل عام. والحملة الدولية التي تقودها منظمة العفو الدولية ضد انتهاكات حقوق الانسان في السعودية تساعد على ابقاء القضية السياسية في المنطقة ساخنة برغم جهود الحكومات الخليجية للتعتيم على ذلك.

بعد ربع قرن من القمع أصبح النظام مرغما على التظاهر بشيء من التحضر، فأوعز لبعض الكتّاب بالتعبير عن بعض ما في نفوس المواطنين في حدود متفق عليها، ولكنه منع ايا من خطباء المساجد وعلماء الدين من التعرض للوضع الراهن وسياسات القمع والتعذيب، واختار من بين المبعدين عددا محدودا وسمح لهم بالعودة بينما أبقى القسم الاكبر منهم محرومين من العودة الى بلادهم، وفي الوقت

التتمة ص ٨

○ استمرت خلال الشهر الماضي مرافعات كل من البحرين وقطر امام محكمة العدل الدولية في لاهاي حول ملكية جزر حوار. وكانت قطر قد بدأت المرافعات في نهاية شهر مايو الماضي لمدة خمسة ايام ثم تلتها البحرين لمدة مماثلة. وبعد ذلك ردت قطر على مرافعات البحرين لمدة ثلاثة ايام وانهت البحرين مرافعاتها لمدة مماثلة. وينتظر الطرفان الآن حكم محكمة العدل الذي يتوقع ان يتأخر بضعة شهور. وفي الوقت نفسه تجري اتصالات على اعلى المستويات بين دول مجلس التعاون استعدادا لقرار المحكمة ومحاولة احتواء آثاره. وكانت العلاقات بين البلدين قد توترت خلال المرافعات الى الدرجة التي وضعت فيها القوات المسلحة البحرينية في حالة تأهب الامر الذي يشير الى عمق المشكلة وشعور حكومة البحرين بعدم الرضا من التقاضي الى المحكمة. وشارك في المرافعات خبراء دوليون يعملون لدى الطرفين. وبثت بعض وقائع المحكمة مباشرة عبر شبكات التلفزيون في البلدين.

○ اعلن رئيس الوزراء انه سوف يسمح بانتخاب اعضاء مجلس الشورى في دورته الرابعة التي تبدأ في العام ٢٠٠٤. جاء ذلك في الكلمة التي القاها بمناسبة اختتام دور الانعقاد الثالث لمجلس الشورى المعين الذي كان عبارة عن هيئة استشارية لا تتوفر لها اية صفة تشريعية ملزمة. وقد اعتبرت المعارضة البحرينية تلك الخطوة غير كافية وطالبت باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. وعلم ان رئيس الوزراء سوف يعين امرأتين لمجلس الشورى القادم احداهما من العائلة الخليفية.

○ استمر الاهتمام بالوضع البحريني من جانب الكتاب البحرينيين وغيرهم. فقد نشرت صحيفة «العرب» اللندنية مقالا للاستاذ هاني الريس، ونشرت «القدس العربي» مقالين احدهما للاستاذ عبد الرحمن النعيمي، والآخر للاستاذ علي قاسم ربيعة عضو المجلس الوطني الذي حله الامير قبل ربع قرن. وركزت المقالات جميعها على الاوضاع البحرينية القائمة والمطالب الدستورية التي لا مساومة عليها. كما نشرت مجلة The Middle East الشهرية في عددها لشهر يونيو مقالا للصحافية كارين توماس حول الوضع البحريني، وكان مقالا متوازنا عرضت فيه الكاتبة «الاشارات المختلفة المنطلقة من المنامة» حول الاصلاحات السياسية.

○ استمرت الاعتقالات خلال الشهر الماضي بدون توقف. فقد اعتقل عدد من المواطنين من منطقة مدينة عيسى ومنطقة اسكان جدحفص. كما اعتقل اطفال من الديه. وتم التحقيق مع عدد من المواطنين بعد استدعائهم لفترات قصيرة وعذب بعضهم خلال الاستدعاءات. واصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب بيانا حول هذه الاعتقالات التعسفية وطالبت باطلاق جميع المعتقلين والتحقيق في جرائم الاعتقال التعسفي.

○ اكد المعتقلون ان عناصر التعذيب يستعملون الآن اسلوبا جديدا لتعذيب المواطنين وهو تعليقهم من الابواب وذلك بتقييد يدي الضحية من خلف ظهره ثم تعليقه بحيث يكون الباب بين يديه وظهره، فيصبح الالم شديدا جدا. ويستعمل هذا الاسلوب الجديد بالاضافة الى اسلوب «الفلقة» الذي يعلق فيه السجين من عمود يوضع تحت مفصل ركبتيه بعد شد يديه اسفل ركبتيه.

○ تواصلت المحاكمات الجائرة خلال الشهر الماضي وذلك في اطار سياسة الحكومة لتقليص عدد السجناء غير المحكومين. وكانت المحاكمات جائرة الى اقصى حد حيث اصدرت محكمة امن الدولة السيئة الصيت احكاما قاسية وحرمت المتهمين من حق الاستئناف. وعبر حقوقيون دوليون عن قلقهم من استمرار المحاكمات بهذه الصورة، وقالوا ان حكومة البحرين تسعى لتضليل الرأي العام بعدم وجود موقوفين وذلك باصدار احكام قاسية عليهم بعد محاكمات جائرة، وطالبوا باطلاق سراح جميع الموقوفين ومن صدرت بحقهم احكام بالسجن من قبل محكمة امن الدولة السيئة الصيت.

○ أبعد احد المواطنين عن البلاد قسرا خلال الشهر الماضي، واخبر ان اي مواطن لا يكتب رسالة اعتذار للامير لن يسمح له بالعودة الى البلاد. وكان هذا المواطن عائدا من دولة الامارات العربية، ورفض كتابة رسالة اعتذار قائلا انه لم يرتكب ما يستوجب الاعتذار.

بانتظار قرار المحكمة الدولية حول السيادة على جزر حوار

فترة الانتظار المقبلة لحكم محكمة العدل الدولية بشأن قضية الخلاف الحدودي بين البحرين وقطر ستكون صعبة جدا ويصعب التكهن بنمط التعامل بين البلدين خلالها. فقد انتهت المرافعات التي بدأت في ٢٨ مايو الماضي والتي استمرت شهرا كاملا وطرح الجانبان ما لديهما من براهين وادلة تتعلق بملكية جزر حوار المتنازع عليها بين البلدين. وبقي على المحكمة ان تصدر حكمها النهائي في وقت لاحق من العام. وبعد صدور الحكم سوف تتحول القضية الى مجلس الامن الدولي ليتخذ موقفا بشأن تنفيذ القرار. فالمحكمة ليس لها ادوات التنفيذ بل تستعين بمجلس الامن الذي تعتبر قراراته ملزمة للدول الاعضاء بالامم المتحدة. وسوف تكون فترة الانتظار المقبلة ثقيلة جدا على الطرفين.

بدأت المرافعات بتقديم دولة قطر مرافعاتها، محاولة اثبات حقها في السيطرة على جزر حوار. واستعانت في ذلك بخرائط لتوضيح مدى قرب الجزر من شبه جزيرة قطر، ووثائق ذات صلة بالقضية تعود للنصف الاول من هذا القرن. كما عرضت جوانب من تاريخ المنطقة وعلاقتها بالدولة العثمانية وموقع قبيلة آل ثاني الحاكمة في قطر من النزاع الذي كان قائما منذ مطلع القرن تقريبا. واتهمت بريطانيا بالانحياز الى البحرين في قضية حوار قائلة ان سبب ذلك اكتشاف النفط في البحرين في وقت مبكر وطمع بريطانيا في ذلك. وقالت انها لم تعترف بالقرار البريطاني في ١٩٣٩ بسيادة البحرين على جزر حوار. وشارك في عرض الموقف القطري عدد من المحامين الدوليين، واستمرت المرافعات الاولى خمسة ايام كاملة.

وبعدها طرحت البحرين موقفها مؤكدة ان سيادتها على جزر حوار تعود الى ما قبل قيام دولة قطر تحت حكم آل ثاني في حوالي ١٨٦٠م بحوالي مائة عام. وقال محاموها ان تلك السيادة استمرت بدون انقطاع طوال القرنين الماضيين. وقدمت وثائق تاريخية تؤكد ذلك. وتمسكت البحرين بحقيقة ان السيادة على تلك الجزر لم تنقطع وان البحرين عبارة عن ارخبيل يتكون من عدد من الجزر وان حوار تشكل جزءا من ذلك الارخبيل. وفندت دعاوى قطر في السيادة مكررة ان القرب الجغرافي ليس العامل الوحيد لتحديد الملكية. وشارك في عرض الموقف البحريني نخبة من المحامين الدوليين.

ثم عادت قطر لترد على المرافعات البحرينية، واستمر ذلك ثلاثة ايام. ثم ردت البحرين في مرافعاتها النهائية على الادلة القطرية قبل ان تنتهي المرافعات بشكل كامل. ولوحظ ان البلدين قاما بتعبئة الرأي العام المحلي في استنفار وطني لم يسبق له مثيل في المنطقة. كما قامت اجهزة اعلام البلدين بدورها في التعبئة وطرح وجهات النظر. وخيل للمراقب ان هناك مبالغة في التعبئة وكأن حربا حقيقية توشك على الوقوع بين البلدين. وبلغ الوضع ان اعلنت البحرين عن وضع قواتها في جزر حوار في حالة التأهب قائلة ان لديها معلومات بان قطر ربما تسعى للسيطرة على الجزر بالقوة العسكرية.

وهكذا عادت اجواء التوتر في العلاقات السياسية الى الواجهة مجددا. لكن المراقبين يرون في الترافع الدولي حلا نهائيا للازمة التي عكرت العلاقات بين البلدين على مدى العقود السابقة وانه لم يعد هناك مجال لتأجيل حسم القضية باتجاه او آخر. ولوحظ ان الحكومتين تمسكتا بموقفيهما بشكل شديد وأضفتا بعدا وطنيا على القضية وتعاملتا بقدر من العاطفة غير المسبوقة في قضايا اخرى. وسبق المرافعات مناوشات كلامية لم تنقطع خصوصا بسبب رفع القضية الى المحكمة الدولية في لاهاي. وقد كانت حكومة البحرين تسعى لما تسميه «حلا وديّا» للقضية الحدودية، آملة ان تؤدي الوساطة السعودية الى حل مرض للطرفين. وكانت هذه الوساطة قد بدأت منذ العام ١٩٨٧ اي بعد عام واحد من حادثة «فشت الديبل» التي استعملت فيها قطر قواتها الجوية لوقف العمل الذي كان جاريا لبناء موقع حدودي بحري بمنطقة «فشت الديبل» التي هي عبارة عن احجار مرجانية تختفي خلال الجزر وتظهر عند المد. وقد تم تفجير تلك المنطقة لاحقا. وفي اثر ذلك دخلت السعودية على الخط في وساطة بين الطرفين تستمر ثلاث سنوات. وخلال القمة الخليجية التي عقدت في الدوحة في ١٩٩٠ التي كانت في ذروة ازمة الخليج الناجمة عن الغزو العراقي للكويت، طرحت قضية الخلاف الحدودي البحريني – القطري مجددا، وتم الاتفاق على اعطاء المبادرة السعودية فترة اطول. وحضر القمة عن الجانب البحريني آنذاك رئيس وزراء البحرين الذي وافق على رفع القضية الى المحكمة الدولية اذا لم يتم التوصل الى حل مقبول.

ولكن بعد مرور خمس سنوات على ذلك لم يطرأ تطور في الموقف، وبقيت المشكلة قائمة. والواضح ان القضية كانت تستعصي على الحل. ولم يتضح بعد ماذا دار في جلسات النقاش التي عقدت في اطار الوساطة السعودية، ولم يظهر الى العلن موقف كل من البحرين وقطر خلال تلك الوساطة. ولذلك ففي العام ١٩٩٥ قررت قطر اخيرا رفع القضية الى محكمة العدل الدولية في لاهاي، الامر الذي رفضته البحرين في البداية. ولكن المحكمة نظرت في القضية وقررت لاحقا ان القضية تقع ضمن اختصاصاتها وفقا للاتفاقات السابقة التي التزم الطرفان فيها بالموافقة على رفع القضية الى محكمة لاهاي. ومنذ ذلك الوقت اصبحت البحرين ملزمة بالقبول بمبدأ التحكيم وان عليها الاعداد لذلك.

وعندما قرب موعد انعقاد جلسات المحاكمة في لاهاي بدأت الاجواء تتوتر مجددا، وحاولت البحرين وقف الترافع ولكن بدون جدوى. وفي نهاية العام الماضي قام امير قطر بزيارة الى البحرين نجم عنها اتفاق على تشكيل لجنة عليا تضم وليي عهد البلدين، وكان من بين مهماتها النظر في الخلاف الحدودي. ولكن اللجنة فشلت في التوصل الى حل مقبول لدى الطرفين، ولذلك فعندما اقترب موعد الترافع مع اصرار قطر عليه ورفضها سحب القضية من لاهاي، بادرت البحرين لاعلان تجميد اللجنة المذكورة الى ما بعد انتهاء المرافعات. وبرغم تبادل السفراء بين الدوحة والمنامة فقد بقيت العلاقات شبه مقطوعة في اجواء التوتر السياسي القائمة حاليا. وليس معلوما ما ستصدره المحكمة من قرارات بعد انتهاء المرافعات بشكل نهائي، ولكن لا يتوقع ان يؤدي قرارها الى قبول كامل من جانب الطرفين، بل يتم الاستعداد حاليا لاحتواء تبعات ذلك القرار ومنع تداعي الوضع السياسي في المنطقة بشكل اكبر. وتبدو السعودية عاجزة عن التأثير على مجرى الامور في منطقة الخليج خصوصا في ظل استمرار الركود السياسي في المملكة.

ويمكن القول ان من النتائج الايجابية للمرافعات البحرينية – القطرية امام محكمة العدل الدولية شعور السعودية بضرورة التعاطي مع مشاكلها الحدودية القائمة مع جيرانها، خصوصا اليمن. وفي هذا المجال شهدت هذه القضية تسارعا كبيرا في الشهور الاخيرة حتى وصلت الى توقيع اتفاق حدودي بين صنعاء والرياض هو الاول من نوعه منذ اتفاقية الطائف في ١٩٣٤. وقد تم الشهر الماضي التوقيع على الاتفاقية الحدودية السعودية – اليمنية من قبل كل من الرئيس اليمني علي عبد الله صالح وولي العهد السعودي، الامير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود. وبعد ذلك تم اقرار الاتفاقية من قبل حكومتي البلدين واصبحت واحدا من انجازات الامير عبد الله. وهناك الآن توجه لمناقشة الحدود بين الكويت والسعودية، خصوصا المشتركة مع ايران في حقل الدرة النفطي. وكانت ايران قد ازمعت على البدء في التنقيب، ولكن تدخلت السعودية فتوقف التنقيب. وعقدت اجتماعات متفرقة لوضع اطار للاتفاق الحدودي في تلك المنطقة ولكن التحرك فيه ما يزال محدودا. وتريد الكويت ان تبدأ التفاوض مع السعودية، فاذا تم ذلك فسوف تتفاوض مع ايران. وهذا تطور ايجابي حيث استطاعت المناقشات الثنائية ايصال قضايا الحدود الى مرحلة الحسم عبر التفاوض المباشر وليس عبر محكمة العدل الدولية. ولوحظ في الوقت نفسه توقيع اتفاقية حدود بين سلطنة عمان وباكستان حسمت الحدود البحرية بين البلدين.

وتبقى مسألة الجزر الثلاث المتنازع عليها بين ايران ودولة الامارات العربية المتحدة. وفي هذا المجال تبدو الامارات مصممة على الاستمرار في مطالبتها بالجزر الثلاث التي تسيطر ايران عليها منذ قرابة الثلاثين عاما اي منذ الا نسحاب البريطاني من الخليج في ١٩٧١. وتبدو هذه القضية هي الاكثر تعقيدا بعد الخلاف الحدودي البحريني – القطري. وهناك لجنة ثلاثية ناجمة عن مجلس التعاون اوكلت لها مهمة تسهيل التفاوض المباشر بين ايران والامارات، ولكنها لم تحقق الكثير حتى الآن. ولكن يتوقع ان تحدث بعض التطورات في الشهور المقبلة خصوصا ان الايرانيين يرغبون في تطوير علاقاتهم مع دول الخليج التي اصبحت تعتبر مسألة الجزر الثلاث من بين القضايا التي تهمها. وتكاد قضية الجزر تطفح بشكل يومي في الاعلام الاماراتي، وتعقد لها المؤتمرات وتصدر حولها الكتب. وبسبب تباين الموقف بين دولة الامارات وبقية دول الخليج تجاه ايران، فهناك قدر من التوتر غير المعلن بين الجانبين، خصوصا مع استمرار تطور العلاقات بين ايران وبقية دول مجلس التعاون الخليجي. والامل ان يتم التوصل الى صيغة لحسم هذه القضية المرشحة للاستمرار في التصاعد خصوصا مع اصرار دولة الامارات على استرجاع الجزر من ايران.

وهكذا تبدو المشكلة الحدودية ذات اهمية قصوى في تحديد نمط العلاقات القائمة بين دول المجلس وكيفية حل الخلافات التي تنشب في ما بينها. وهناك الآن ترقب كبير لحكم محكمة لاهاي في ما يتعلق بجزر حوار. كما ان هناك قلقا غير قليل لدى الدوائر السياسية الخليجية ازاء ما قد يترتب على قرار المحكمة. وهناك دعوات متواصلة لضبط النفس والقبول بحكم المحكمة والتواصل الدائم للاتفاق على سبل تنفيذ حكم المحكمة التي نأمل ان يقر سيادة البحرين على جزر حوار.

يوميات البحرين في شهر يونيو ٢٠٠٠

٣٠ مايو

سادت اجواء الحزن اجواء البلاد منذ ان بدأت يوم امس المرافعات بقاعات محكمة العدل الدولية في لاهاي. وبث تلفزيون البحرين وقائع الجلسات وكذلك قناة الجزيرة القطرية. وشعر المواطنون ان القضية اكبر مما حاول النظام اطلاعهم عليه، وان الاعداد البحريني لم يكن بالدرجة المطلوبة. وتساءل المواطنون مجددا عن ثغور البلاد ومن يحميها بعد ان عرفوا ان آل خليفة تنازلوا عن البينة الكبرى والبينة الصغرى لصالح السعودية بدون اطلاع الشعب على ذلك او على شروط ذلك التنازل وماذا كان نصيبهم من كل ذلك. وينطلق الحزن كذلك من الخشية على مستقبل الاراضي التابعة للسيادة البحرينية مثل جزر حوار وفشت الديبل وقطعة جرادة وربما مناطق اخرى. اما منطقة الزبارة فلم يعرها المواطنون اهتماما نظرا لعدم وجود ما يربطهم بها. وبدأت المرافعات يوم امس بطرح قطر وجهة نظرها بشكل موسع، واستمرت المرافعات هذا اليوم. ولوحظ ان اجواء المحكمة كانت متوترة، خصوصا انها المرة الاولى التي تطرح فيها قضية خليجية امام محكمة العدل الدولية. ومن الصعب التكهن بنتائج المرافعات خصوصا ان المحكمة لن تدلي بحكمها الا بعد بضعة شهور. ولوحظ جدية الحكومة القطرية في طرح وجهة نظرها والاعداد القوي لها، بينما انشغل آل خليفة بقمع ابناء البحرين وتعذيبهم وحرمانهم من ابسط احتياجاتهم. ودعت المعارضة مجددا الى ضبط النفس والتوقف عن اطلاق التصريحات التي تزيد الازمة اشتعالا طالما ان القضية اصبحت امام المحكمة، لكنها حثت الحكومة البحرينية على بذل شيء من الجهد في سبيل تقوية الموقف البحريني وعدم الاقتصار على اطلاق التهديدات جزافا مثل بالانسحاب من مجلس التعاون او ما شابه ذلك.

وقد تعاطى الاعلام البحريني مع بدء المعركة القضائية بتشنج كبير معيدا للاذهان اسلوبه القديم - الجديد في التعامل مع شعب البحرين والمعارضة في ذروة الانتفاضة المباركة. وأسهب في وصف منطقة الزبارة. كما تناقلت وكالات الانباء اخبار المرافعات باعتبارها واحدة من اخطر المرافعات العالمية نظرا لما تنطوي عليه من ابعاد لن تقتصر على البلدين المتنازعين وحدهما . ولوحظ غياب الامير عن البلاد هذه الايام حيث سافر الى اوروبا لاسباب غير معروفة.

كما ناشدت المعارضة الحكومة البحرينية احترام مشاعر المواطنين الغاضبة منذ ان بدأت المحكمة، والتوقف عن القمع ولو خلال فترة المرافعات فحسب، مؤكدة ان استمرار قمع المواطنين واعتقالهم وتعذيبهم خيانة كبرى للارض والوطن والشعب. فقد أكدت التقارير استمرار الاعتداءات على المواطنين وتهديدهم بالمزيد من التعذيب والقمع اذا كشفوا معاناتهم للمعارضة او للجهات الحقوقية الدولية. واستهدفت قوات التعذيب بعض المواطنين في بعض المناطق وهددتهم بالاعتداء على مساكنهم وعائلاتهم اذا نقلوا خبر معاناتهم الى احد.

● ومن جهة اخرى علم ان السجين عبد النبي قربان علي خيامي، البالغ من العمر ٦١ عاما نقل الى مستشفى السلمانية من زنزانته بعد تدهور صحته بشكل ملحوظ بسبب المعاملة الوحشية التي تعرض لها في غرف التعذيب. واكدت التقارير ان صحة هذا المواطن في خطر جدا، وان النظام قد رفض اطلاق سراحه لمواصلة العلاج في الخارج. ونقل خيامي الى مستشفى السلمانية حيث تم تشخيص مرضه الذي وصف بانه خطير جدا. وعم الحزن جميع افراد عائلته التي بدت يائسة منه. وتتحمل الحكومة كامل المسؤولية عما يحدث لهذا المواطن الذي تؤكد المعلومات المتوفرة انه تعرض لأبشع انواع التعذيب برغم تقدم سنه. وكان عدد من السجناء قد انتقلوا الى رحمة الله خلال السنوات الماضية بعد تداعي صحتهم بسبب غياب الرعاية الصحية داخل السجن.

● وعلم من جهة ثالثة ان الشاب اسماعيل احمد سلمان، ٢٠، من منطقة ابوصيبع اعتقل قبل اسبوعين بمنطقة ابوصيبع، وتعرض للتعذيب الوحشي على، يدي عبد النبي غزوان، قبل الافراج عنه. وكان قد اعتقل لمدة ثلاث سنوات سابقا.

٣١ مايو

● أكدت المعارضة هذا اليوم مطالبها المشروعة المتمثلة اساسا في اعادة العمل بدستور البلاد الذي ينص على انتخاب مجلس وطني، واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح غير المشروط بعودة المبعدين والغاء احكام الطوارىء. جاء ذلك في إطار رد فعلها على التصريحات التي اطلقها رئيس الوزراء يوم امس بمناسبة انتهاء دورة الانعقاد الثانية لمجلس الشورى. وقالت المعارضة انه ما لم يتم العمل وفق الدستور فسوف تبقى البلاد محكومة بقوانين الطوارىء والاوامر الاميرية والقرارات الفردية التي يصدرها رئيس الوزراء، وهو امر لا ينسجم مع مبادىء المجتمع المدني ومع روح المشاركة الشعبية التي يعيشها العالم في القرن الحادي والعشرين. وقالت المعارضة انها لن تتنازل عن مطالبها العادلة ولن تترك وسيلة سلمية الا وانتهجتها لارغام العائلة الخليفية عليها. وناشدت المجتمع الدولي الضغط على العائلة الحاكمة ودعم شعب البحرين في نضاله العادل. وجاءت تصريحات رئيس الوزراء، المسؤول شخصيا عن كل الكوارث التي حلت بالبلاد على مدى ربع القرن الماضي بسبب حكمه الفردي الاستبدادي، في خطابه امام مجلس الشورى الذي قرر تشكيله قبل ثماني سنوات لمواجهة المطالب الدستورية العادلة. وتضمنت تلك التصريحات انتخاب اعضاء مجلس الشورى الذي يفتقد الصلاحيات التشريعية والرقابية وذلك في العام ٢٠٠٤. ويرفض رئيس الوزراء منطق الدستور والقانون ويصر على حكم البلاد بعقليته المتخلفة الرافضة لكل ما هو دستوري وقانوني سواء على صعيد الداخل ام الخارج. واعتبرت المعارضة تصريحه امس تحديا للرأي العام المحلي والدولي الذي يطالبه بالعمل وفق نصوص الدستور الذي هو الاساس الوحيد لشرعية الحكم.

● وفي لاهاي تواصلت مرافعات قطر امام محكمة العدل الدولية في محاولة لاثبات حقها في جزر حوار، معتمدة على وقائع ووثائق تاريخية. وردت وكالة انباء الخليج البحرينية على أدلة قطر بالقول بان آل خليفة كانوا يمارسون السيطرة على جزر حوار والزبارة منذ ما قبل ١٧٦٠ بينما قام حكم آل ثاني في ١٨٦٠ اي بعد ذلك بمائة عام. واوردت قطر وثائق ايرانية وبريطانية وتركية لاثبات تابعية حوار لشبه الجزيرة القطرية. وواصل الاعلام البحريني حملته ضد قطر متهما اياها بالتخلي عن «الحل الودي» وان تشكيل اللجنة المشتركة بين البلدين كان بهدف كسب الوقت فقط. واستمعت المحكمة هذا اليوم الى مرافعات محامي قطر. وساد المواطنين شعور بخيبة الامل من اسلوب العائلة الخليفية في التعاطي مع القضية، حيث انطلقت في الدفاع عن الجزر وكأنها ملك عائلي وليس كجزء من الاراضي البحرينية. وانزعجوا ايضا من لغة الخطاب الاعلامي التي تعكس روحا انهزامية بدلا من روح الصمود التي تقتضي الاعداد المناسب والشعور بالقوة القانونية والمنطقية والابتعاد عن اللغة السوقية التي لا تجدي نفعا امام المحكمة الدولية.

● وعلى صعيد آخر هددت الحكومة بحل اللجنة العامة لعمال البحرين اذا لم تسحب قرارات الجمعية العمومية بخصوص المطالب التي قدمتها اللجنة. جاء ذلك على لسان كل من وزير الداخلية، الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة، ووزير العمل عبد النبي الشعلة. وكانت اللجنة قد هددت بمقاطعة مؤتمر العمل الدولي في جنيف اذا لم تلب الحكومة مطالبها المتمثلة بـ: السماح لها بالعمل النقابي، عودة النقابيين المبعدين وعائلاتهم، والمشاركة في لجنة تعديلات قانون العمل. وفي اثر تلك الشروط، وجه الوزيران تهديدا بحل اللجنة العامة لعمال البحرين اذا استدعى الامر وتشكيل لجنة عمالية معينة مثل ما حدث لجمعية المحامين. ورفضت الحكومة اجتماع الجمعية العمومية والقرارات الصادرة عنه. وبعد صدور التهديد شاركت اللجنة العامة لعمال البحرين بوفد الى مؤتمر العمل الدولي المنعقد حاليا في جنيف يتكون من: عبد الغفار عبد الحسين، رئيس اللجنة العامة، يوسف عبد الله يوسف، امين سر اللجنة العامة، والسيد سلمان السيد جعفر، الامين المالي المساعد.

٢ يونيو

● تباينت ردود الفعل على قرار رئيس الوزراء يوم امس الاول برفض اعادة العمل بدستور البلاد واصراره على فرض قراراته الخاصة على الشعب. وفيما اعتبر البعض ان قرار انتخاب مجلس الشورى يعد انجازا آخر من انجازات الانتفاضة الشعبية المباركة ودماء الشهداء الابرار، رأى البعض الآخر في ذلك رفضا خليفيا للاصلاح السياسي المطلوب، واعتبروه غير ذي شأن خصوصا ان القرار ليس مستندا للدستور الذي يعطي المجلس الوطني صلاحيات رقابية وتشريعية. وشعر اعضاء المجلس الوطني الذي حله الامير بخيبة امل كبيرة خصوصا انهم توقعوا ان يبادر الامير لاتخاذ خطوة شجاعة بالغاء القرار المشؤوم الذي اتخذه والده قبل ربع قرن. وحذر دبلوماسيون في المنامة من التفاؤل بحدوث اي اصلاح ما دام الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيساً للوزراء، وقالوا ان عقليته الاستبدادية القمعية لا يمكن ان تقبل مشروعا اصلاحيا على اساس الدستور. واكدت المعارضة استمرار نضالها المشروع لتحقيق قدر أدنى من الاصلاح السياسي، وقالت ان شعب البحرين لن يقبل يوما بقوانين الطوارىء القمعية.

● وأصدرت لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين بيانا حول قرار انتخاب اعضاء مجلس الشورى قالت فيه ان هذا المجلس ليس شرعيا وانه لا يمكن ان يكون بديلا للمجلس الوطني. وقالت ان الحكومة لم تبادر لحل المشكلة الحقوقية اذ ما تزال السجون مكتظة بالمعتقلين السياسيين وما تزال البلاد محكومة بقوانين الطوارىء الجائرة. وأضافت انه ليس هناك بديل عن المجلس الوطني المنتخب على اساس دستور البلاد.

● وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة «العرب» اليومية التي تصدر في لندن في عددها يوم امس الاول مقالا للاستاذ هاني الريس بعنوان: «منظمات حقوق الانسان: المبادرات الجزئية لا تكفي». وجاء في المقال اشادة بمواقف المنظمات الحقوقية الدولية خلال الدورة الاخيرة للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في جنيف وتأكيد استمرار الاعتقالات التعسفية والتعذيب في السجون البحرينية. واضاف المقال: «في ظل ا ستمرار قمع الحريات ومنع التعددية السياسية والمشاركة الشعبية المباشرة في صناعة القرار السياسي وفرض ضرورات الامر الواقع على الانظمة الاستبدادية التعسفية الحالية وتضليل وخداع المنظمات الحقوقية الدولية بمبادرات جزئية بسيطة في مجالات حقوق الانسان، من الصعب توقع تغييرات جوهرية في سجل حقوق

يوميات البحرين في شهر يونيو ٢٠٠٠

الانسان في البحرين في الفترة الراهنة على الاقل». وانتهى المقال الى القول: «يقع على عاتق حكومة البحرين بلورة خطوات جوهرية جديدة في شأن التعهدات الملزمة التي قطعتها للجنة الفرعية تجاه تعزيز اوضاع حقوق الانسان في البحرين، ومواصلة وتحقيق التعاون التام مع آليات الامم المتحدة المعنية بحقوق الانسان تقوم على احترام هذه التعهدات والتصديق على المعاهدات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بحقوق الانسان، فهل يمكن لحكومة البحرين ان تتعاطى مع المنظمة الدولية بواقعية ومصداقية؟ هذا هو السؤال المطروح الآن، والذي يتوجب على الحكومة الاجابة عليه بشكل واضح وصريح».

● ونشرت صحيفة «القدس العربي» في عددها الصادر هذا اليوم مقالا للاستاذ عبد الرحمن النعيمي بعنوان: «مطالب عمال البحرين ليست دخيلة والتعاطف معهم ليس حملة ملفقة». وتطرق المقال في البداية الى كلمة وزير الخارجية البحريني خلال الاجتماع الذي عقد الاسبوع الماضي في بروكسيل بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول الا تحاد الاوروبي ووصفه المعارضة البحرينية بانها «مجموعة صغيرة متطرفة»، الامر الذي استسخفه حتى الحاضرين في ذلك الاجتماع. وتطرق البيان الى النشاط العمالي في البحرين منذ الثلاثينيات وصولا الى تشكيل «اللجنة التأسيسية لاتحاد عمال ومستخدمي واصحاب المهن الحرة في البحرين» في ١٩٧١. وقال المقال: «خلال السنوات الماضية وقف الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، وعدد من الاتحادات العربية الى جانب حق عمال البحرين في تشكيل نقابات واتحادات مهنية بل واصبحت الساحة الخليجية معتركا بين الحركة النقابية العربية وممثلي الحكومات الخليجية وخصوصا في مؤتمرات منظمة العمل العربية، وكان التركيز على العمال في البحرين نظرا لوجود حركة عمالية نشطة». وتطرق الى مؤتمرات العمل اللاحقة التي شجبت حكومة البحرين بشدة. وانتهى المقال الى القول: «ماذا سيقول وزير الخارجية البحريني امام هذه الظاهرة التي يشارك فيها ملايين العمال من مختلف القارات معبرين عن تضامنهم مع عمال البحرين ومطالبهم العادلة التي تقدموا بها الى وزارة العمل منذ اكثر من سنتين وتكرار تقديم هذه المطالب بدون استجابة من الوزير او حكومته. وهل هي حملة ملفقة من قبل حفنة صغيرة من متطرفين ضللوا هذه المنظمات الدولية؟ هذا ما يجب ان يجيب عليه وزير العمل او وزير الخارجية، اذا أصر الحكم على مواصلة السياسة الخاطئة الرافضة للحريات العامة والمتمسكة بالمواقف التي اثبتت الايام انها عاجزة عن تقديم الحلول ليس للازمة المستفحلة وانما لتداعيات الازمة نفسها».

٣ يونيو

● خرجت الليلة الماضية في العاصمة المنامة مسيرات دينية كبيرة بمناسبة وفاة الرسول الاكرم عليه افضل الصلاة والسلام. وكانت المشاركة الشعبية في تلك المسيرات كبيرة جدا. وقد انعكس الشعور باليأس من النظام على الشعارات التي صاحبت المسيرات. وكان من بينها: «لن ننسى الشهداء»، «حقوقنا الدستورية حقوق مشروعة»، «كونوا اقوياء كما كان الحسين». ولوحظ حماس كبير من جانب المشاركين الامر الذي يشير الى احتمال تفجر الاوضاع مجددا اذا لم توافق العائلة الحاكمة على المطالب الشعبية المشروعة. وخرجت هذا اليوم مسيرات دينية مماثلة في عدد من المناطق.

● ومن جهة اخرى اهتمت وسائل الاعلام الدولية بموقف المعارضة من تصريحات رئيس الوزراء التي قال فيها بانه سوف يسمح بانتخاب مجلس الشورى الصوري. فقد بثت وكالة انباء رويتر موقف المعارضة الذي يصر على اعادة العمل بدستور البلاد والمجلس الوطني المؤسس على ذلك الدستور. كما بثت هيئة الاذاعة البريطانية تقريرا مهما حول ذلك . ونقلت الاذاعة موقف حركة احرار البحرين التي اعتبرت فكرة انتخاب اعضاء مجلس الشورى بعد اربع سنوات أقل من تطلعات المواطنين. وجاء في تقرير الاذاعة: «يقول مراسل الـ بي. بي. سي في القاهرة ان البحرين، شأنها شأن اغلب دول الخليج العربية ما تزال خجولة من ادخال مجلس تشريعي منتخب. ويقول ان حاكم البحرين، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، قد كرس سيطرة العائلة على البلاد منذ ان خلف والده العام الماضي».

● ونشرت مجلة «الشرق الاوسط The Middle East» التي تصدر شهريا من لندن مقالا للصحافية كارين توماس في عددها لهذا الشهر (يونيو) بعنوان: «رسائل مختلفة من المنامة». وجاء في المقال ان مجيء الامير الحالي الى الحكم كان موضع أمل بالتغيير، وقد قام ببعض الخطوات ولكن المعارضة ترى انه غير قادر على تحقيق شيء بوجود عمه رئيس الوزراء. وقالت الصحيفة: «في خطوة يمكن اما ان توتر العلاقات مع عمه رئيس الوزراء او تقوي موقعه على صعيد الداخل، اعاد الشيخ حمد عمه الشيخ محمد الى الحياة العامة. وكان وزير الداخلية السابق (الشيخ محمد) قد اختلف مع اخيه الشيخ خليفة علنا وأقصي عن الحياة العامة منذ السبعينات». وقالت: «يقول المعارضون ان الامير الجديد لا يستطيع ان ينفذ الاصلاحات التي وعد بها الا اذا أرضى العناصر القوية في عائلته، وانه اذا أبقى عمه رئيسا للوزراء فانه سوف يحد من تأثيره الخاص على ا لشؤون المحلية ويواجه عقبات امام اي تغيير ذي معنى». وتطرق المقال الى التطورات السياسية التي شهدتها البلاد منذ حل الدستور والبرلمان ونشاط الحركات المعارضة خلال تلك الفترة. كما تطرق لموضوع ايان هندرسون الذي تولى ادارة الامن في البلاد واصبح متهما بالتعذيب. وقال المقال ان الشرطة البريطانية تحقق في ملفه في الوقت الحاضر. وتطرق المقال الى الوضع الامني في البلاد مؤكدا انه كان موضع اهتمام المسؤولين البريطانيين منذ اكثر من ثلاثين عاما: «تظهر الوثائق السرية للحكومة البريطانية للعام ١٩٦٩ التي كشف عنها النقاب هذا العام ان المسؤولين الاستعماريين توقعوا مشاكل امنية واضطرابات سياسية بعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي في ١٩٧١. وتشير وثيقة من شهر اغسطس ١٩٧٩ بشكل واضح الى «مشاكل امنية مزمنة في البحرين» متسائلة عما اذا كانت الحكومة قادرة على التعاطي معها». وتطرق المقال الى انتهاكات حقوق الانسان والاهتمام بها في جنيف. وقال المقال ان مجلس الشورى المقبل سوف يحتوي على بعض النساء من بينهن بهية الجشي.

٥ يونيو

● برغم ما يبدو من تصعيد في الخلاف الحدودي مع قطر، فقد كان انشغال جهاز التعذيب بالفتك بأبناء البحرين أوسع مما يتصوره الكثيرون. فبعد بدء المرافعات في لاهاي شنت قوات التعذيب عدوانا وحشيا على المنطقة الثامنة بمدينة عيسى واعتقلت عددا من المواطنين عرف من بينهم كل من: جعفر المختار، ٢٢، جلال جعفر زايد، ٢٠، جمال منصور مرهون، ٢٠، علي مكي العرنوط، ١٩، ونايف يوسف، ١٩. واعتقل هؤلاء الشباب من منازلهم في الساعات الاولى من الصباح بعد ترويع عائلاتهم بشكل رهيب. وسبق لهؤلاء المظلومين ان اعتقلوا سابقا بسبب مطالبتهم باعادة العمل بدستور البلاد.

● وسبق ذلك عدوان وحشي على منطقة اسكان جدحفص وذلك في ٢٥ مايو. وخلال العدوان الذي تم في الساعات الاولى من الصباح اعتقل عدد من الاطفال الذين لا تتجاوز اعمارهم الرابعة عشرة. فقد اعتقل الطفل عبد الله سعيد جاسم ازبيل، ١٣، السيد جعفر السيد حسين، ١٣، محمود منصور الاصمخ، ١٣. واكدت التقارير ان هؤلاء الاطفال تعرضوا للتعذيب الوحشي ويقبعون الآن بمركز التعذيب بمنطقة العدلية. واعتقل في ذلك اليوم كل من علي مكي ١٣، وجواد عبد الله سلمان، ٢٢، واخلي سبيلهما في اليوم نفسه بعد تعذيب رهيب.

● وعلم كذلك ان الطفل موسى جعفر، من منطقة اسكان جدحفص وصادق حسن عبد الوهاب قد افرج عنهما بعد ان قضيا فترة في السجن تعرضا خلالها للتعذيب الوحشي. واطلق سراحهما بعد ان دفعا غرامة مالية.

● وذكرت التقارير ان الطفل محمد جواد مكي، ١٤، من المنطقة نفسها تعرض لتعذيب وحشي ادى الى كسر رجله اليمني وذلك بمركز التعذيب بالعدلية. وخشية من وفاته في السجن اخذ الى المستشفى ووضع الجبس على رجله، ويستعمل الآن عكازين للمشي وعلم كذلك ان النساء الثلاث السجينات يعاملن بقسوة معاملة لا تليق بالبشر. فعندما يطلبن الماء للشرب يقدم لهن ماء من الحنفية حيث تصل درجة حرارته الى اكثر من ٦٠ درجة مئوية احيانا. كما علم انه برغم اعطاء بعض المواطنين جوازات سفر في اطار الدعاية الاعلامية الواسعة فانهم لا يستطيعون مغادرة البلاد، اذ يتم توقيفهم في المطار ويطلب منهم العودة الى منازلهم، كما حدث للشيخ حسين الجزيري مؤخرا.

في ظل استمرار هذا القمع غير المحدود يزداد الاحتقان السياسي في البلاد. ولذلك يتواصل التعبير عن ذلك بالوسائل السلمية المتحضرة. وقد شوهدت شعارات كثيرة في مناطق متعددة في الايام القليلة الماضية. ففي منطقة كرانة خذت الشعارات طابعا جديدا اذ اصبحت لوحات فنية فيها صور القادة والشهداء وعبارات الصمود. ومن هذه الشعارات: «لن نتراجع عن حقوقنا»، «الشهادة قلادة على صدورنا»، «لن ننسى من ضحى من أجلنا»، «نريد حقوقنا الدستورية». وكانت المنامة قد شهدت موجة من الشعارت من بينها: «نريد الاصلاح السياسي»، بالاضافة الى صور الشهداء والرموز الشعبيين.

● ولوحظ من جهة اخرى تصعيد اعلامي من قبل الاعلام البحريني ضد قطر في الوقت الذي واصلت فيه قطر مرافعتها امام محكمة العدل الدولية. ويفترض ان تكون لدى البحرين ادلة قوية جدا تؤكد سيادتها على جزر حوار، ولكن ما يثير القلق ان الحكومة فشلت في الاعداد الجيد للمرافعات وركزت بدلا من ذلك على قمع المواطنين بدون رحمة. وهناك قلق كبير في المنطقة من هذا التصعيد الاعلامي الذي لا يفيد الوضع بشكل عام. وهناك الآن اتصالات واسعة بين دول الخليج خصوصا السعودية والامارات استعدادا لما يصدر عن المحكمة الدولية من قرارات ستكون اساسا للمزيد من الخلاف ايا كان شكلها. وتمنت المعارضة البحرينية ان تحكم المحكمة بسيادة البحرين على جزر حوار، وناشدت الحكومة التخلي عن سياسة التصعيد الاعلامي الذي يوتر الاجواء بدون ان يكون له اي انعكاس ايجابي على قرارات المحكمة. كما طالبتها بفتح الجزر الاخرى امام المواطنين خصوصا ام النعسان وام الصبان وجدة وعدم ابقائها ملكا خاصا لافراد العائلة الحاكمة.

٨ يونيو

● فيما بدأت البحرين هذا اليوم مرافعاتها امام محكمة العدل الدولية في لاهاي حذر المراقبون من تأزم الوضع السياسي في المنطقة، وأشاروا الى ضرورة تكثيف المبادرات لاحتواء التصعيد المتواصل. وكانت قطر قد أنهت مرافعاتها امام المحكمة التي استمرت طوال خمس جلسات طويلة طرحت خلالها الادلة التي تعتقد انها تثبت أحقيتها بجزر

يوميات البحرين في شهر يونيو ٢٠٠٠

حوار الواقعة تحت السيادة البحرينية. وشنت وسائل الاعلام البحرينية يوم امس هجوما على قطر قائلة ان مرافعاتها كانت «مكررة ومملة». وتهدف مرافعات البحرين التي يشرف عليها جواد سالم العريّض وزير الدولة للشؤون القانونية، الى اثبات ملكيتها للجزر على اسس تاريخية مدعومة بالوثائق. وتجدر الاشارة الى ان الطرفين لم يجدا مناصا من اللجوء الى الوثائق البريطانية لاثبات وجهة نظرهما. وسوف تستمر مرافعات البحرين خمسة ايام تعود بعدها قطر للرد ثم تعقبها البحرين.

● وفي اجواء التصعيد علم ان المسافرين بين قطر والبحرين يتعرضون لمراقبة شديدة من قبل سلطات الامن البحرينية وكذلك التفتيش والمساءلة في بعض الحالات. كما ان الاعلام البحريني يسعى لاعطاء القضية بعدا شعبيا وذلك بدق طبول الحرب بشكل متواصل واطلاق التهديدات ونقل التصريحات النارية. ويلعب مكتب رئيس الوزراء في تلك الحملة دورا رئيسيا بتوجيه الاعلام المحلي والضغط على المواطنين لارسال برقيات الدعم لرئيس الوزراء ونشر اعلانات لذلك الغرض في وسائل الاعلام المحلية. وتحت الضغوط الرهيبة يستجيب بعض المواطنين خصوصا من قطاع رجال الاعمال ومسؤولي الاندية والمؤسسات الاجتماعية ويلبون طلب مكتب رئيس الوزراء حفاظا على مصالحهم وسلامتهم الشخصية.

● الى ذلك تثار تساؤلات كثيرة حول اسباب غياب الامير عن البلاد منذ بدء المرافعات. فقد سافر الامير فجأة الى اوروبا «في زيارة خاصة» وبقي بعيدا عن الساحة. ووجه لرئيس الوزراء لوم شديد لموقفه في قمة الدوحة في ١٩٩٠، فالامير كان يرفض التحكيم ويصر على الاحتفاظ بجزر حوار للعائلة الحاكمة بأي ثمن. وتجدر الاشارة الى ان عددا من جزر البحرين مملوك لافراد العائلة الحاكمة ويمنع المواطنون من دخولها. ويطالب المواطنون بفتحها للجميع وعدم الاستحواذ على تلك الجزر بهذا الشكل.

اكدت التقارير الواردة من غرف التعذيب ان المعذبين اخترعوا وسيلة اخرى من وسائل التعذيب الجسدي. فبالاضافة الى «الفلقة» هناك الآن اسلوب آخر يعلق فيه المعتقل من مفاصل كتفيه. فأولا تقيد يداه من خلفه ثم يعلق من باب غرفة التعذيب، بحيث يكون الباب بين اليدين (المقيدتين من الوراء) والظهر، فيبقى المعتقل معلقا في الهواء لان قدميه لا تصلان الى الارض. وهذا تعذيب مؤلم للغاية وقد يؤدي الى عاهات دائمة اذا طالت فترة التعليق.

● وعلى صعيد آخر شوهدت بمنطقة الرفاع في الايام الاخيرة شعارات تندد بالوضع العام وتعبر عن استياء عام من الوضع، وتقول الشعارات ان الوضع الآن ازداد سوءا عما كان عليه قبل عامين مثلا. وربما كان من اسباب هذا الشعور في المنطقة التي تعيش فيها غالبية ابناء العائلة الحاكمة ازدياد عدد الاجانب الذين تم تجنيسهم واسكانهم في المجمعات السكنية التي كان يفترض ان تكون لابناء البلاد.

● وفي الوقت نفسه تتواصل الضغوط على الحكومة لاطلاق سراح المواطنات الثلاث اللاتي اعتقلن ظلما وعدوانا من قبل العائلة الخليفية. ويعتبر المواطنون هؤلاء المواطنات «سبايا» لديها، حيث سحبن من منازلهن ظلما وعذبن ووضعن في الزنزانات، ويعاملن الآن باساليب مؤذية ومهينة. ويتوقع استمرار الضغوط على الحكومة حتى يتم اطلاق سراح هؤلاء المظلومات.

● وذكرت مصادر مطلعة ان العائلة الحاكمة اعدت برنامجا تضليليا واسعا للسيد بيتر هين، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، الذين يزور البلاد الاسبوع المقبل للمرة الاولى. وذكر ان آل خليفة سوف يطلبون منه مضايقة المنفيين البحرينيين في لندن، وسوف يقدمون له شتى الاعذار لتبرير رفضهم اعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. ولا يتوقع ان يؤثر ذلك على موقف الوزير المعروف بتاريخه النضالي ضد النظام العنصري السابق في جنوب افريقيا. وقد تعلم الكثير من تجربته تلك وسوف يرى مصادیق لها في الوضع البحريني المحكوم بنظام عنصري بغيض.

١٠ يونيو

● دعت المعارضة البحرينية الى ضبط النفس وعدم تصعيد الموقف بين البحرين وقطر، وقالت ان من الحكمة احتواء العواطف وعدم تسييس القضية الحدودية بالشكل الذي يخرجها من اطارها لتصبح سببا للمزيد من التأزم في العلاقات. وقالت انه في الوقت الذي تشعر فيه بأحقية البحرين في جزر حوار التي تطالب قطر بها فان على الحكومة بذل المزيد من الجهود لطرح القضية بقدر كبير من التوثيق القانوني والتاريخي، ثم تترك الامر للمحكمة لتبت في المسألة. وقالت ان ما يربط الشعبين البحريني والقطري اكبر من ان يؤثر عليه اختلاف حول مساحة من الارض او البحر، هذا مع قبولها بمبدأ عدم التفريط بالارض مهما كانت الظروف. وتمنت على الطرفين التحلي بالهدوء وضبط الاعصاب، واعتبرت طرق طبول الحرب امرا غير مقبول ولا يمكن ان يؤدي الى خير. فالقوة وحدها لا تحسم القضايا الخلافية. والدليل على ذلك ان العراق دفع الثمن باهضا عندما قام صدام حسين بغزو الاراضي الكويتية قبل عشرة اعوام.

● ونقلت وكالة انباء رويترز ان البحرين قد أبلغت محكمة العدل الدولية يوم امس الاول ان قواتها في حالة تأب على جزر حوار تحسبا لان تحاول قطر احتلالها. واتهم جواد سالم العريض الذي يمثل البحرين في المحكمة المتعلقة بالنزاع القطري – البحريني الحدودي قطر بـ «محاولة اغتصاب ثلث الاراضي البحرينية بزعمها الحق في السيادة على جزر حوار». واضاف: «لو لم نعزز وجودنا في جزر حوار لكانت قطر بدون اي شك احتلتها». وشكك المراقبون في ان قطر تحاول احتلال الجزر بالقوة خصوصا بعد ان قبلت مبدأ التحكيم. وتناقلت الصحف المحلية والخليجية يوم امس نبأ الاستعدادات العسكرية البحرينية في جزر حوار، وهو اجراء اعاد المنطقة الى اجواء من الترقب والقلق شبيهة باجواء الحرب العراقية – الايرانية. ولاحظ المراقبون ان الجرائد الرسمية حملت عناوين حربية غير معهودة في البلاد.

● ومن جهة اخرى علم ان زيارة السيد بيتر هين، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية الى الخليج هذا الاسبوع سوف تركز على احتواء الازمة بين البحرين وقطر خصوصا ان هناك اصابع اتهام موجهة الى بريطانيا بان سياساتها في الخليج قبل انسحابها في ١٩٧١ هي التي ادت الى تداخل الحدود بين دول المنطقة حتى اصبحت الغاما متفجرة تهدد امن المنطقة واستقرارها. وعلم كذلك ان جهات حقوقية وسياسية طلبت من الوزير البريطاني الاهتمام بالشأن البحريني الداخلي ومطالبة الحكومة باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني.

في المنامة ذكرت مصادر مطلعة ان الحكومة تعتزم نقل الدوائر الحكومية من مواقعها الحالية بشارع الحكومة الى قصر القضيبية لتكون قريبة من الامير الذي لم يتوجه الى مبنى الحكومة منذ ان استلم السلطة العام الماضي. ويقع الموقع الجديد بالقرب من مجلس الشورى الذي عينه رئيس الوزراء. وعلم كذلك ان هناك حالة تشوش لدى صحافيي النظام حيث لم يعودوا قادرين على فهم النوايا الحقيقية للعائلة الخليفية الحاكمة ازاء الوضع السياسي في البلاد، وما اذا كان انتخاب اعضاء مجلس الشورى بعد اربعة اعوام سوف يؤذي الى استقرار الاوضاع خصوصا اذا بقي مجردا من الصلاحيات الرقابية والتشريعية. واصبح هؤلاء الصحافيون عاجزين عن التصفيق مجددا لرئيس الوزراء بعد ان اتضح تخبطه في صنع القرارات ورفضه منطق الاصلاح بشكل قاطع.

● وما يزال الغموض يلف قضية سفر الامير الى خارج البلاد، وهل انها زيارة عادية ام ان لها ابعادا اخرى، خصوصا انها جاءت في الوقت الذي توترت فيه العلاقات مع قطر. وفي اجواء التصعيد المحموم يبدو غير منطقي ان يبقى الامير خارج البلاد، وهو لغز محير استعصى حله حتى على المقربين من النظام.

١٢ يونيو

● ذكرت التقارير الواردة من غرف التعذيب الخليفية ان كلا من الاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسن سلطان نقلا الى زنزانات انفرادية ببرج القلعة الواقع وسط العاصمة، المنامة. وذكرت تلك التقارير ان سبب ذلك انهما رفضا التوقيع على افادات اعدها جهاز التعذيب وأصرا على مطالبتهما باعادة العمل بدستور البلاد. وقالت ايضا ان معتقلين آخرين نقلوا الى زنزانات انفرادية بالسجن رقم ٣ بسجن جو. وعرف من بين هؤلاء مهدي سهوان والشيخ حميد. واضافت ان هؤلاء يتعرضون لمعاملة وحشية داخل الزنزانات، وان المعذبين يواصلون تعذيبهم في محاولة يائسة لاجبارهم على توقيع الافادات الملفقة. وقد تصاعد القلق بشكل مضطرد ازاء الوضع الصحي للاستاذ عبد الوهاب حسين وبقية الرموز الشعبيين الذين يرفض رئيس الوزراء اطلاق سراحهم الا اذا تقدموا اليه باستعطاف واسترحام.

● ومن جهة اخرى اصدرت محكمة امن الدولة السيئة الصيت احكاما قاسية بحق عدد من المواطنين المطالبين بالحقوق المشروعة. فقد اصدرت يوم السبت الماضي احكامها بسجن عدد من المواطنين لمدد تصل الى ثلاثة اعوام، وحكمت ببراءة عدد من المعتقلين الذين قضوا في السجن قرابة اربعة اعوام. وحكمت بالسجن ثلاث سنوات على كل من: سعيد الشيخ، ٣٣، علي العريبي، صادق المدحوب، خليل الحلواجي، حسن الجبل، محمد علي الديهي، ٢٢، قاسم علي الديهي، ٢٣. كما أصدرت حكما بالسجن لمدة خمسة اعوام على المواطن صادق قاسم، ٢٤، والسجن سنة واحدة بحق المواطن محمد الجسر، ٣٨. وبرأت المحكمة كلا من جعفر القطري، ٣٧ (المعتقل منذ مايو ١٩٩٦)، وغازي محمد محسن، ٣٦ (المعتقل منذ ١٩٩٦)، وحسن محمد محسن، وحسن علي عبد الرسول، وجاسم الجبل، ٣٨. وعقدت جلسات المحكمة بصورة سرية ومنعت المحكمة المتهمين من تقديم شهود نفي لصالحهم، واعتمدت في اصدارها الاحكام على ما تريده العائلة الحاكمة بدون مراعاة ادنى مستلزمات العدالة. كما منع ضحايا المحكمة من استئناف الاحكام التي صدرت بحقهم.

● وقد بثت وكالة انباء رويترز خبر المحاكمات الجائرة وقالت في خبر لها بثته يوم امس: «اصدرت محكمة امن الدولة البحرينية حكما بسجن خمسة من الناشطين المسلمين الشيعة لمدة ثلاث سنوات بسبب دورهم في الاحتجاجات المناوئة للحكومة والعنف». واضافت قولها: «في ديسمبر ١٩٩٤ اندلعت الاحتجاجات في البحرين وهي جزيرة صغيرة في الخليج، من قبل المواطنين الشيعة المطالبين باصلاحات سياسية واقتصادية... وهدأت الاضطرابات في ١٩٩٨».

● بعد غياب استمر اكثر من اسبوعين في واحدة من احلك الفترات عاد الامير الى البلاد يوم السبت الماضي. ولم يعرف سبب سفره الى الخارج، لكن ذلك السفر اثارة

يوميات البحرين في شهر يونيو ٢٠٠٠

الاسئلة خصوصا انه تزامن مع بدء المرافعات امام محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن النزاع الحدودي بين البحرين وقطر. وقد استمرت المرافعات امام المحكمة الدولية، حيث واصل الجانب البحريني طرح مرافعاته معتمدا على عدد من الوثائق التي تثبت سيادة البحرين على جزر حوار، بالاضافة الى الادلة التاريخية. وكانت قطر قد أعلنت انها لن تلجأ للخيار العسكري لاسترداد الجزر.

١٤ يونيو

● ذكرت مصادر صحافية بحرينية ان الحكومة اكدت ان انتخابات مجلس الشورى لا تعني ان المجلس ستكون له صلاحيات تشريعية او رقابية، بل سيبقى مجلسا «استشاريا» فقط. جاء ذلك في عمود للكاتب البحريني علي صالح نشرته صحيفة «الايام» في عددها الذي صدر يوم امس. وجاء في العمود: «تلقيت يوم امس اتصالا من مصدر حكومي مسؤول يبلغني ان الانتخابات التي ستجري في البحرين بعد اربع سنوات هي لانتخاب اعضاء مجلس الشورى وليس انتخاب اعضاء السلطة التشريعية، مما يعني ان مجلس الشورى الحالي بوضعه وصلاحياته المعروفة سيجري تعيين اعضائه في النصف الثاني من العام الحالي، وفي الفصل الرابع من عمر المجلس، اي في عام ٢٠٠٤ يتم انتخاب اعضاء هذا المجلس بدلا من تعيينهم». واضاف الكاتب: «وبذلك فان المصدر الحكومي المسؤول باتصاله هذا قد حسم الامر ووضع حدا للتكهنات، وأجهض كافة التوقعات والتحليلات التي كانت تقول عكس ذلك، بل انه وربما لا يدري قد قضى على كل الآمال التي علقها شعب البحرين على تلك الانتخابات منذ لحظة اعلانها، وهي الآمال التي دفعت الكثيرين الى التهليل لتلك الانتخابات من خلال المقابلات والمقالات الصحفية». ونحن نتفق مع الكاتب في تحليله، ونؤكد ان الشعب سوف يستمر في المطالبة باعادة العمل بدستور البلاد الذي ينص على انتخاب السلطة التشريعية التي تختلف شكلا وجوهرا عن مجلس الشورى غير الدستوري. ونستنهض همم المواطنين خصوصا الطبقة المثقفة منهم لمواصلة النضال المشروع لاقامة المجتمع المدني الذي يختفي منه استبداد رئيس الورزاء وعصابته.

● ومن جهة اخرى انهى السيد بيتر هين، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، زيارة الى البحرين التقى خلالها مع كبار المسؤولين بمن فيهم الامير ورئيس الوزراء. ولم يرشح حتى الآن شيء عن تلك الزيارة، كما لم يتضح ما اذا طرح الوزير على مضيفيه قضايا حقوق الانسان والمطالب الديمقراطية. وكانت جهات عديدة قد طلبت من الوزير قبل الزيارة طرح العديد من قضايا انتهاك حقوق الانسان. ومن بين الجهات التي اتصلت بالوزير كل من اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان والسيد جيريمي كوربين، عضو البرلمان البريطاني، ولجنة حقوق الانسان التابعة لجمعية المحامين البريطانيين. وجاء في رسالة السيد كوربين عرض للوضع السياسي في البحرين وتعبير عن الاسف لعدم قيام الامير باعادة العمل بدستور البلاد او اجراء اصلاحات سياسية كبيرة. واضاف قائلا: «انني اكتب اليك لاحثك على طرح قضايا حقوق الانسان خلال الاجتماعات مع الوزراء والمسؤولين في النظام البحريني، وان تحث الامير بشكل قوي على الاطلاق الفوري لجميع السجناء السياسيين ووقف الابعاد القسري للمواطنين البحرينيين والسماح بعودة مئات المبعدين. كما احثك على تقديم النصيحة للحكومة البحرينية بان المخرج من الازمة السياسية في البحرين يتم عبر الحوار مع الجهات التي تطاب باعادة دستور البحرين وبرلمانها مثل لجنة العريضة الشعبية».

● وعلى صعيد آخر واصلت حكومة البحرين مرافعاتها امام محكمة العدل الدولية في لاهاي، حيث طرح محامو الطرف البحريني يوم امس ادلتهما على سيادة البحرين على جزر حوار. وقالا ان قبيلة الدواسر التي كانت تدين لحكومة البحرين كانت تعيش في الجزيرة في ١٨٤٥. كما اشارا الى مبدأ «لكل ما في حوزته» الذي استندت عليه محكمة العدل الدولية في حلها الخلاف الحدودي بين بوركينا فاسو ومالي عام ١٩٨٦ وبين هندوراس والسلفادور عام ١٩٩٢. وقال ان البحرين وقطر ملزمتان بالقبول بهذا المبدأ عندما حصلتا على استقلالهما عن بريطانيا في ١٩٧١. ورأى المراقبون في الاشارة الى هذا المبدأ قبولا ضمنيا من جانب حكومة البحرين بالتنازل عن منطقة الزبارة، لانها لم تكون بحوزة البحرين عند الاستقلال.

١٩ يونيو

● أصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT التي تتخذ من جنيف مقرا لها بيانا بعنوان: قلق ازاء الاطفال. وجاء في البيان ما يلي: «في ٢٥ مايو ٢٠٠٠ هاجمت قوات الامن عند الفجر منطاقة اسكان عالي واعتقلت كلا من: عبد الله سعيد جاسم ازبيل، ١٣، السيد جعفر السيد حسين، ١٣، محمود منصور الاصمخ، ١٣. ونقل ان المذكورين نقلوا الى مركز العدلية. وفي اليوم نفسه، نقل ان قوات الامن استدعت الطفل علي مكي، ١٣. وكانت قد استدعت موسى جعفر الشيخ واعتقلته ولم تفرج عنه الا بعد ان دفعت عائلته غرامة تعسفية. وطبقا لمنظمة حقوق الانسان في البحرين فقد اعتقل محمد جواد مكي، ١٤، من المنطقة نفسها وعذب ثم اطلق سراحه واصبح غير قادر على المشي». واضافت المنظمة في بيانها: «ان الامانة العامة تذكر بان البحرين وقعت على معاهدة حقوق الطفل التي تنص المادة ٣٧ب منها على ان: «اعتقال واحتجاز وسجن الطفل سيكون طبقا للقانون ولا يتم اللجوء اليه الا كإجراء اخير ولفترة اقصر ما تكون. وبالاضافة الى ذلك لا يجوز تعريض الطفل للتعذيب او اية معاملة او عقوبة حاطة او غير انسانية». وناشدت المنظمة بالكتابة الى السلطات البحرينية لمطالبتها بضمان سلامةالاطفال المذكورين واطلاق سراحهم الفوري واجراء تحقيق في مزاعم التعذيب ووقف الاعتقال التعسفي واحترام حقوق الانسان والحريات العامة في البلاد.

● ومن جهة اخرى علم ان لجنة حقوق الانسان التابعة لجمعية المحامين البريطانيين كتبت رسالة الى السيد بيتر هين، قبل زيارته الاخيرة الى البحرين. وجاء في الرسالة ما يلي: «ان لجنة حقوق الانسان لجمعية المحامين في بريطانيا وويلز قلقة ازاء عدم تطبيق حكم القانون والمعايير الدولية لحقوق الانسان. وقبل ثلاث سنوات اصدرت لجنة حقوق الانسان التابعة لجمعية المحامين بالاشتراك مع المجموعة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان تحليلا لمحكمة امن الدولة في البحرين نعتقد انك حصلت على نسخة منه. وتعتمد محكمة امن الدولة على الاعترافات المسحوبة تحت التعذيب وتعقد جلساتها بسرية، وترفض عادة الاستماع الى شهود الدفاع عن المحامين ولا تسمح باستئناف احكامها امام محكمة اعلى. ويمنع المتهمون بشكل عام من الاتصال بمحاميهم الا في اللحظات الاخيرة قبل بدء المحكمة. وعلى مدى الـ ٢٥ عاما الماضية من تاريخ المحكمة تمت ادانة آلاف المواطنين بعد محاكمات جائرة. واحتوى تقريرنا على عدد من التوصيات لحكومة البحرين نرفق لك نسخة منها لتسهيل المراجعة. ولم يتم تنفيذ اي منها كما لم نستلم اي رد من حكومة البحرين حول هذه المسألة والقضايا الاخرى. وسوف نكون شاكرين لك لو استطعت خلال زيارتك القادمة اثارة هذه القضايا مع السلطات هناك واخبرتنا باجابتهم».

بمناسبة مرور ٢٥ عاما على تعليق العمل بدستور البلاد يتم الاستعداد حاليا للاحتفاء بتلك المناسبة المشؤومة بوسائل متحضرة في كافة انحاء العالم. وسوف يشارك البرلمانيون الدوليون شعب البحرين في محنته ويطالبون حكومة البحرين باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. وهناك تجاوب كبير من كافة الاطراف مع مطالب الشعب ويتوقع ان يكون هناك اصداء كبيرة للمناسبة.

● ومن جهة اخرى انهت حكومة البحرين في لاهاي مرافعاتها امام محكمة العدل الدولية بتأكيد سيادة البحرين على جزر حوار وبقية المناطق التي تطالب قطر بها. وسوف تبدأ قطر غدا الرد على مرافعات البحرين ويعقبها رد البحرين على قطر.

● وفي المنامة تواصل شيء من النقاش المحدود في بعض الصحف حول انتخاب اعضاء مجلس الشورى وذلك بعد ان اكدت الحكومة ان المجلس المنتخب بعد اربع سنوات لن يحظى بصلاحيات تشريعية او رقابية بل سوف يستمر في تقديم المشورة غير الملزمة لرئيس الوزراء. ويواصل بعض الناطقين بلسان السلطة الترويج للمجلس غير الدستوري بعرضه بشكل بعيد عن واقعه وذلك لاسكات الاصوات المطالبة بانتخاب المجلس الوطني ذي الصلاحيات الاوسع.

٢١ يونيو

● أبعدت السلطات البحرينية قسرا يوم امس الاول مواطنا بحرينيا كان عائدا الى البلاد من الخارج. فقد رفضت سلطات المطار السماح للمواطن الاستاذ عبد الجليل النعيمي، ٥٥ عاما، بدخول البلاد لدى عودته من دولة الامارات العربية المتحدة. وطلبت منه كتابة رسالة اعتذار الى الامير والتوقيع على تعهدات بعدم الممارسة السياسية، وانها سوف تنظر في طلبه بعد ذلك. ورفض الاستاذ النعيمي تلك الشروط المهينة، فأبعد قسرا الى دولة الامارات. وكان هذا المواطن يعيش خارج الوطن اكثر من عشرين عاما ولم يسمح له بالعودة اليه. والبحرين هي البلد الوحيد في العالم الذي يبعد مواطنيه قسرا عقابا لهم على انشطتهم السياسية.

● وعلم من جهة اخرى ان حكومة البحرين تواجه هذه الايام ضغوطا شديدة في جنيف بشأن حقوق العمال، وذلك في مؤتمر العمل الدولي الذي يعقد في العاصمة السويسرية. وهناك قضايا عديدة مرفوعة ضد حكومة البحرين، بعد ان فشلت في اقناع الرأي العام الدولي بمبررات قمع الحقوق العمالية ورفض السماح لهم بتشكيل نقابة مستقلة. وفي الوقت نفسه ما تزال الضغوط تمارس بقوة على الجمعيات المهنية لارسال رسائل وبرقيات دعم لرئيس الوزراء لاعلان التضامن معه ازاء القضية الحدودية مع قطر التي تنظر فيها محكمة لاهاي.

ما يزال القادة الشعبيون المعتقلون يتعرضون لابشع اشكال الضغط النفسي والجسدي لاجبارهم على توقيع افادات مزورة وكتابة تعهدات مهينة بعدم القيام باي نشاط اجتماعي او سياسي. ومن اساليب جهاز التعذيب لتحقيق ذلك فصل هؤلاء عن بعضهم البعض وايهام كل منهم بان الآخرين «تنازلوا» عن مطالبهم المشروعة، وان من الافضل له التنازل عن مطالبه ومواقفه وحريته.

● ونشرت صحيفة «القدس العربي» في عددها الصادر هذا اليوم مقالا مهما للاستاذ عبد الرحمن محمد النعيمي بعنوان: «مشكلة الحدود مع قطر يراد منها إبعاد الشعب عن المشاركة السياسية في قرارات بلاده: نقد القراءات الخاطئة لخطاب رئيس الوزراء». وجاء في المقال تحليل لعقلية رئيس الوزراء الذي قرر السماح بانتخاب

يوميات البحرين في شهر يونيو ٢٠٠٠

اعضاء مجلس الشورى بعد اربع سنوات وليس الآن ورأى في ذلك القرار ازدراء لشعب البحرين الذي يعتبره رئيس الوزراء غير مؤهل لخوض التجربة الديمقراطية. وقارن الكاتب الوضع البحريني بما يجري في دول الخليج الاخرى من اجراءات لتطوير الممارسة الديمقراطية، مستنتجا ان رئيس الوزراء ارجع عقارب الساعة الى الوراء وجعل كل بلدان الخليج الاخرى اكثر تقدما من ناحية الممارسة السياسية. وجاء في المقال: «لقد رفض شعبنا مجلس الشورى كصيغة للمشاركة الشعبية، ولم يعترض على قرار الحاكم الذي أراد من البعض ان يشير عليه ان يكون ورقة في يده. فقد اعتبر الجميع مجلس الشورى لجنة من اللجان التابعة لمجلس الوزراء يحيل اليها مسودات القوانين لابداء الرأي فيها، وبالتالي فليس بديلا عن المجلس الوطني الذي حدد صلاحياته دستور البحرين بوضوح». وقال: «اننا نرى بان الوعد الذي قطعه رئيس الوزراء على نفسه لا يقدم ولا يؤخر، ويبقى الازمة في مكانها، ولا يعني ان شعب البحرين قد حقق طموحه في المشاركة السياسية في صنع القرار، بغض النظر عن مشاركة البعض في الانتخابات او ترشيح البعض انفسهم لهذا المجلس.... ان الحكم يلف ويدور ويماطل ويزور ارادة الشعب ويثير عواصف لا مبرر لها، طالبا من الناس ارسال برقيات التأييد والمباركة والوقوف الى جانبه في مشكلة الحدود مع قطر»، وانتهى الى القول: «اذا كان دهاقنة الاعلام يتوهمون بان فتح جبهات خارجية لالهاء الناس عن الجبهة الداخلية وتقديم مشاريع مضللة لابعاد المطالب الحقيقية سيحقق النصر للحكم فاننا نحيلهم الى الى الحركة العمالية البحرينية التي لم تنطل عليها كل الاسماء واصرت وهي ترخي الحبل بين الفترة والاخرى لوزارة العمل ورئيس الوزراء منذ السبعينات على ضرورة سن قانون للعمل النقابي وضرورة الالتزام بالوقائع المتعارف عليها عربيا ودوليا في المسألة النقابية، وهي عنوان المعركة الراهنة التي وصلت اصداؤها الى مؤتمر العمل الدولي في جنيف في مؤتمره المنعقد هذه الايام». وقال في النهاية: «اننا نملك النفس الطويل في الدفاع عن مصالح شعبنا، واثقين كل الثقة بان المستقبل مع هذا الشعب الذي قدم العشرات من الشهداء في آخر معاركه في التسعينات، والآلاف من المعتقلين والمبعدين، وعلى استعداد ان يواصل المشوار حتى يقتنع علية القوم بان الزمان قد تغير وان عليهم ان يغيروا ما بأنفسهم».

٢٦ يونيو

● أصدرت محكمة امن الدولة السيئة الصيت احكاما قاسية بسجن عدد من المواطنين بتهم ملفقة. ففي جلستها يوم السبت الماضي (٢٤ يونيو ٢٠٠٠)، أصدر القاضي الخليفي قرارات بسجن كل من : علي مهدي، ٢٣، خمس سنوات (بالاضافة الى حكم سابق بالسجن سبع سنوات)، فريد عبد الجليل، ٢٨، خمس سنوات، رضي درويش، ٣٠، ثلاث سنوات، حسين حيدر، ٣٨، ثلاث سنوات، هشام علي حسن، ١٩، سنة واحدة (بالاضافة الى قرار سابق بسجنه سبع سنوات)، عقيل عيسى، ثلاث سنوات (بالاضافة الى قرار سابق بسجنه سبع سنوات)، السيد عباس جعفر شبر، ٢٣، سنة واحدة غيابيا، يوسف فولاذ، ٢٣، سنة واحدة، ويوسف احمد، ٢٣، ثلاث سنوات. وبرّأت المحكمة المواطن سعيد الشيخ، ٣٥، من التهم المنسوبة اليه هذه المرة لكنها كانت اصدرت بحقه مرتين احكاما بالسجن خمس سنوات وثلاث سنوات. وكانت المحكمة المذكورة قد اعتمدت في ادانتها لهؤلاء المواطنين على تهم ملفقة حررها جهاز التعذيب بحق المتهمين، وعقدت جلسة المحاكمة سرا، ومنعت المتهمين من تقديم شهود نفي، ومنعتهم من حق الاستئناف.

● وقد اهتمت وكالات الانباء الدولية بخبر سجن ابناء البحرين من قبل العائلة الخليفية الحاكمة. فبثت وكالة انباء رويترز نبأ المحاكمة وقالت: «اندلعت الاضطرابات السياسية في البحرين، المركز المصرفي والمالي في الخليج، في ١٩٩٤. ويطالب المحتجون باصلاحات سياسية واقتصادية، وخفت الاضطرابات في ١٩٩٨».

علم ان الشيخ علي بن احمد الجدحفصي قد تم استدعاؤه من قبل جهاز التعذيب وذلك في ٢٢ يونيو. وكان هذا الشيخ المظلوم قد تعرض لقمع متواصل منذ اطلاق سراحه العام الماضي. وجاء الاستدعاء الاخير في اثر خطبة القاها بمسجد الانواري بمنطقة جدحفص اعتبرها رئيس الوزراء «تهديدا لامن الدولة». ومنذ اطلاق سراحه طلب جهاز التعذيب الذي يديره دونالد برايان، تحت اشراف ايان هندرسون، من الشيخ الجدحفصي التوقف عن القيام باي نشاط ديني او سياسي لان ذلك «يهدد امن الدولة». وكان هذا الشيخ قد تعرض الشهر الماضي لاعتداء غاشم من قبل عناصر جهاز التعذيب الذين ضربوه بوحشية وهددوه بالمزيد ان لم يلتزم بما طلبوا منه.

● وعلى صعيد آخر نشب يوم السبت الماضي حريق كبير في بعض المحلات التجارية بالعاصمة، المنامة، ادى الى احتراق ١٨ محلا. ونجم عن الحريق اضرار مادية كبيرة، بينما نقل احد الاشخاص الى المستشفى ولكن حالته لم تكن خطيرة. واستمر عمال الاطفاء ساعة ونصفا في اطفاء الحريق. وبثت وكالات الانباء خبر الحريق ونقلت عن البريطاني الكولونيل جيمس وندسور، رئيس ادارة الاطفاء والدفاع المدني قوله ان ٨٠ شخصا من عمال الاطفاء شاركوا في اخماد الحريق الذي نشب عندما كانت المحلات مغلقة وقت الظهر. ولم يعرف بعد سبب الحريق لكن المعارضة طالبت بتشكيل لجنة مستقلة بشكل فوري للتحقيق في اسباب الحريق.

● ومن جهة اخرى بدأت هذا اليوم في جنيف اعمال مؤتمر الامم المتحدة حول التنمية البشرية والاقتصادية. وشوهد موظفو حكومة البحرين وهم يوزعون منشوراتهم التي تتحدث عن التنمية البشرية في البحرين، والتي تجاهلت اوضاع آلاف المواطنين الذين يرزحون في السجون او المنافي او الممنوعين من العمل بقرارات من وزارة الداخلية. وسعى ممثلو شعب البحرين لطرح وجهات نظر الشعب من خلال الارقام والحقائق التي توضح السياسة الخليفية الظالمة بحق المواطنين.

٢٨ يونيو

● سمع الليلة الماضية بمنطقة سترة دوي انفجارين قويين لاسطوانتي غاز. ويعتقد ان ذلك مرتبط بحالة التململ التي تخيم على البلاد بسبب رفض الحكومة اجراء الاصلاحات السياسية المطلوبة، مع استمرار سياسة القمع ضد المناضلين. ولا يستبعد تواصل المظاهر الاحتجاجية في الاسابيع القادمة خصوصا مع اقتراب الذكرى المشؤومة الـ ٢٥ لحل المجلس الوطني وتعليق العمل بمواد الدستور. وعرف من بين الذين تعرضوا للقمع مؤخرا الطفل محمد علي حسن، ١٤، من منطقة الديه. فقد اعتقل قبل يومين بسجن الاحداث وتعرض لمعاملة مشينة وتم استدعاؤه مجددا صباح امس للمزيد من التحقيق والقمع. ولهذا المواطن اخر اسمه هشام، يبلغ من العمر ١٧ عاما، محكوم بالسجن ظلما لمدة ثلاث سنوات بسبب مطالبته باعادة العمل بدستور البلاد. كما استدعي الشاب موسى جعفر عدة مرات خصوصا خلال فترة الامتحانات، وعذب نفسيا وجسديا.

● وعلم من جهة اخرى ان الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته يتعرضون لاشد انواع التعذيب النفسي والجسدي هذه الايام في محاولة من جهاز التعذيب لاجبارهم على توقيع افادات مزورة وكتابة تعهدات بعدم القيام بأي دور سياسي او اجتماعي. وذكرت مصادر مطلعة ان الضغط الدولي على آل خليفة ربما اضطرهم لاتخاذ قرار باطلاق سراحهم قبل السماح لوفد وفد مجموعة العمل للاعتقال التعسفي بزيارة البلاد. وذكرت تلك المصادر ان عملية الافراج لن تتم حتى يوقع المعتقلون على الافادات المزورة والتعهدات. وناشدت المعارضة المواطنين التعبير عن دعم المعتقلين السياسيين بشتى الوسائل السلمية المشروعة.

● ومن جهة اخرى شارك وفد من لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين في القمة الثانية التي تنظمها الامم المتحدة حول التنمية، وذلك في الفترة ٢٥ – ٣٠ يونيو الحالي بالعاصمة السويسرية، جنيف. وتأتي مشاركة اللجنة ضمن شبكة المنظمات العربية غير الحكومية، وقد أعدت تقريرا حول اوضاع التنمية في البحرين في الفترة ما بين القمة التي عقدت في كوبنهاجن في العام ١٩٩٤ والقمة الحالية. وكان وزير العمل البحريني، عبد النبي الشعلة، قد ألقى كلمته امام المؤتمر يوم امس وكانت عبارة عن مجموعة ادعاءات ملفقة لا يدعمها الواقع البحريني الذي يئن تحت وطأة القمع والاضطهاد والسجون والتعذيب والابعاد. وقد استخسف الحاضرون كلمة الوزير واعتبروها دعاية حكومية لم تترك اثرا على سامعيها.

● وفي عددها الصادر هذا اليوم، نشرت صحيفة «القدس العربي» البريطانية مقالا للسيد علي قاسم ربيعة، عضو المجلس الوطني في البحرين الذي حله الامير السابق قبل ٢٥ عاما. وكان عنوان المقال: «لماذا تمتع الشعب بحريات سياسية في عهد الاستعمار وفقدها في عهد الاستقلال؟: ضرورات الاصلاح السياسي والدستوري للنظام في البحرين». وجاء في المقال وصف لاوضاع الحريات العامة خلال القرن الماضي ابتداء بالانتخابات البلدية في العام ١٩٢٦ مرورا بحرية الصحافة في منتصف الخمسينات وانتهاء بالاضرابات والاحتجاجات العمالية في ١٩٧٠، اي قبل الانسحاب البريطاني. وقال الكاتب ان الحديث عن حالة الحريات العامة في العهد الاستعماري لا يعني الرغبة في العودة الى ذلك العهد. ويستمر المقال في عرض التطور السياسي في البلاد بعد الانسحاب البريطاني وانتخابات المجلس التأسيسي الذي وضع الدستور ثم المجلس الوطني. وتطرق الكاتب الى القرار الاميري رقم ٤ الذي صدر في ٢٦ اغسطس ١٩٧٥ بحل المجلس الوطني وتعليق المادة ٦٥ من الدستور وغيرها من المواد التي تتعارض مع القرار الاميري بتأجيل الانتخابات البرلمانية. ووصف الكاتب ما حدث في البلاد من اوضاع قمعية في الحقبة اللاحقة وصولا الى العريضة الاولى التي قدمتها لجنة العريضة الشعبية الى الامير السابق في العام ١٩٩٢، ثم رفضه استلام العريضة الثانية في العام ١٩٩٤. وقال ان اللجنة حاولت تقديم العريضة الى الامير الحالي ولكنه رفض تحديد موعد لذلك. واعتبر الكاتب ان مجلس الشورى، مهما ادخل عليه من تعديلات مثل انتخاب اعضائه، يبقى غير دستوري. وقال: «يبقى في النهاية رأي المعارضة متمركزا ومتمحورا حول قضية العودة الى العمل بدستور البلاد عن طريق تفعليل مواده المعلقة منذ ٢٦ اغسطس ١٩٧٥ والاعلان عن اجراء انتخابات عامة من اجل عودة المجلس الوطني ا لمنتخب». وطالب الامير بـ «اصدار مرسوم يتم بموجبه الغاء المرسوم رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ الذي جمد العمل بالمادة رقم ٦٥ من الدستور وملحقاتها». وقال ان ذلك يتطلب «تنقية المناخ السياسي عن طريق الغاء جميع القوانين الاستثنائية وعلى رأسها قانون امن الدولة الذي رفضه المجلس الوطني». وانتهى الكاتب الى القول: «ان الشرعية الدستورية والمشاركة السياسية هي الطريق الوحيد لفتح آفاق جديدة من التلاحم والتعاون بين الحاكم والمحكوم وهي التي توفر حكم القانون وتؤدي الى تعزيز الوحدة الوطنية وتخلق المواطنة الصالحة وتدعم الامن والاستقرار».

في مملكة الخوف والصمت تنتهي الانسانية

في مملكة الصمت لا مجال للكلام الحر لان اموال النفط هي التي تحدد دائرة الكلام. عندما تستعمل نعم الله لتكميم الافواه وكبت الحريات، تصبح النعمة نقمة على المواطن الذي لا يملك احيانا الا الاذعان للمتحكمين بمصائر البشر. في هذه المملكة لا قيمة شريفة للكلمة التي تعامل كسلعة تجارية يبيعها الحاكم ويشتريها في سوق النخاسة. وهذه الكلمة هي التي تحدد موقع المواطن من الحاكم، فان قالها رخيصة مبتذلة اصبح مقربا من الطاغية، وان قالها نظيفة طاهرة اصبح من المغضوب عليهم وذاق من العذاب اصنافا. يظنون ان هذه «الاصلاحات» تكفي لذر الرماد في العيون، وان بامكانهم خداع العالم بحسن سلوكهم. انهم يفرضون على الشعب ان يطبّع علاقاته مع القتلة والسفاحين، في الوقت الذي منح الجلادون اعلى الاوسمة بينما بقي الاحرار في الزنزانات يتعرضون للعذاب المتواصل ويطلب منهم كل يوم ان يتنازلوا عن مطالبهم و«يعتذروا» للقتلة عن مواقفهم النبيلة. لكن الابطال الذين شاركوا الشعب آلامه وآماله وسخروا حياتهم للدفاع عن حقوقه وكرامته، لا يمكن ان يخضعوا او يخنعوا او يتنازلوا عما هو حق مشروع. ولذلك فمن يظن ان المعركة بين عشاق الحرية ورموز التعذيب قد انتهت فقد وقع في اشتباه كبير لان المعركة متواصلة على كافة الصعدان. هذا ما يعتقده النظام على الاقل. انه يرى انه في معركة مع الاحرار المقيدين في السلاسل بسجون جو الحوض الجاف والقلعة وغيرها من السجون الخليفية. وهو في مواجهة متواصلة مع المدافعين عن حقوق الانسان في الداخل والخارج، وهو في معمعة من النزاع في الاوساط السياسية العالمية ساعيا لضمان دعم سياسي لمشاريعه التمويهية. وهو في حرب مع دعاة الحرية سواء من ابناء البحرين او اصدقائهم. فهل يشك احد في طبيعة العلاقة بين النظام وشعب البحرين؟

في مملكة الصمت لا صوت يعلو فوق صوت «الاعتذار» و «المنن الحكومية»، فهي التي تحدد مسيرة الوطن وعلاقة الحاكم بالمحكوم، وغير ذلك فهو «عداء للوطن» و «تآمر» و «تخريب». أتعرفون ايها السادة معنى ان تعيش الامة مرتهنة بأيدي حفنة من السياسيين الذين لا يتمتعون بشيء من الانسانية؟ أتشعرون بآلام المستضعفين الذين يسعى الحاكم لتضليلهم بشيء من «العطف» و «المنّة» عبر مبادرات ترتكز على امتهان الكرامة واعتبار الانسان البحريني باحثا عن «المكرمات» و الصدقات؟ ان ابناء البحرين يطالبون بانسانيتهم قبل اي شيء آخر. فما لم يعترف الحاكم بتلك الانسانية فسوف تبقى مبادراته خالية من المعنى ولن تؤدي الى ما يريده من «تطبيع» في العلاقة. لقد عيّن الحاكم افرادا على رأس بعض المشاريع، بينما أهانهم كثيرا باعتدائه على اقربائهم بشكل غير انساني. وجعلهم بذلك اقرب الى الادوات والآلات منهم الى الانسانية وقيم المجتمع والناس.

ان مملكة الصمت هي مملكة الخوف، ففيها لا يأمن المواطن على نفسه او عرضه، يأوي الى فراشه وهو يخشى خفافيش الفجر مدعومة بقانون الغابة الذي يمنح العائلة الخليفية حق اعتقال من تريد متى تشاء، فتودعه السجن وتعذبه ليلا ونهارا. في مملكة الخوف يلوذ المواطنون بالصمت، ولا يسمح لهم بالكلام الا في مدح الطاغية واعلان الولاء له والدعم. ويراد من ابناء الوطن التذلل والخضوع للمستبدين والقتلة، يعتقلون على الشبهة ويسجنون بالتهم الملفقة. فلو كتب طفل عبارة سياسية على الجدار لكان نصيبه الضرب والاعتقال والتعذيب، بينما يتبختر القتلة بجرائمهم، ويستلمون الاوسمة وانواط الشجاعة من الحاكم. لغة السلاح وحدها هي اسلوبه في التعامل مع ابناء البلاد، فينفق اموال الدولة على انشاء جهاز القتل والتعذيب والتنكيل، ويتظاهر امام العالم بانه يراعي حقوق الانسان ويحترمها. ويسوق الامثلة على ذلك. فما دام السجن لا يحتوي الآن سوى على الف سجين فهذا يعني ان القتلة قد تابوا عن القتل، وما دامت العائلة الخليفية قد سمحت لبعض من المبعدين بالعودة، ألا يعني ذلك ان مسألة المبعدين حلت تماما؟ هذا هو المنطق الذي يحكم مملكة الصمت والخوف. أبعد هذا يمكن الحديث عن اي انفراج في البلاد؟

ليس المهم ان تتحرك الاوضاع او تهدأ، فذلك مرتبط بالظروف والامكانات، لكن المهم ان لا نقع ضحايا لسياسات الدجل والتضليل، وان لا يشعر القتلة انهم انتصروا على اصحاب الحق والمستضعفين، فالنصر المؤزر سوف يكون باذن الله لاولئك المظلومين، وهو نصر آت انشاء الله، فدولة الظلم ساعة ودولة الحق الى قيام الساعة. لا نبحث عن «عفو» ولا «مكرمة» بل عن حقوق عادلة ننالها بالتضحية والفداء والصمود. فلا يمكن ان نقبل باستمرار مملكة الصمت والخوف، بل نسعى لاقامة دولة القانون والعدل والحرية، ولن نساوم على ذلك يوما مهما سعى النظام البائس لحرف المسيرة وكسر همة العاملين. قد تطول المحنة لكنها ستنتهي الى نصر بعون الله. فصبرا صبرا ايها المعذبون، والصامدون، يا من ترزحون في السجون والمعتقلات، فموعدنا يوم النصر وان غدا لناظره قريب.

وسام القتلة

على صدره علّق القنّ أرقى وسام
تمادى وألقى على الناس فحش الكلام
يقول وقد ظن ان عيون الثكالى تنام
بكفّيّ هاتين مزقت لحم الاضاحي الكرام
كسرت برجليّ من كل شهم قويّ العظام
تلذذت بالدم ينساب نهرا على كل هام
وحين رأيت دموع الاسارى كغيث الغمام
علمت بأني الرئيس، الزعيم، الهمام
أنا في يدي سطوة يتقيني جميع الانام
ذكرت وسام الامير فطوبى لنا كل عام

وسامك غلّ تُجر به حين يأتي الحمام
شهادة ظلم على منكبيك فبئسَ الوسام
ضللت الطريق تنوء بوزرك بين الانام
وطأت بنعلك احلى المنى واستطبت الحرام
وأطفأت في حيّنا شمعة فاحتوانا الظلام
كأنك عبد ذليل تساق بدون احترام
فكلك شؤم تموت لديك طيور السلام
قتلت الحمائم في دوحنا وارتكبت الحرام
قتلت ابتسامة طفل أبى ان يوالي اللئام
حرام تجف دماء الضحايا بدون انتقام
حرام يكرّم من عذب الطيبين الكرام
ستبقى ظلامتنا وصمة في جبين النظام

لكي لا تذهب خطى الاصلاح هدرا - التتمة من ص ١

نفسه يتعرض المعتقلون، وخصوصا الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته لضغوط كبيرة للتنازل عن مطالبهم والتقدم باعتذارات للامير ورئيس الوزراء كشرط لاطلاق سراحهم. كما طلب من بعضهم التعهد بالامتناع عن القيام باي نشاط سياسي او اجتماعي، الامر الذي رفضوه وأصروا على مواقفهم الرافضة للاستبداد. ان هؤلاء بحاجة الى دعم الجميع لانهم يعبرون عن تطلعات الامة ورغباتها وآمالها. وكما يقول نايجيل رودلي، المقرر الخاص حول التعذيب، فان الجلادين يستعملون التعذيب كوسيلة لكسر ارادة المعتقلين، فاذا نجحوا في ذلك حققوا هدفهم. ولذلك فالمطلوب من ذوي الضمائر الحية استنكار هذه الاساليب الرخيصة ومواصلة الضغط على النظام لكي يغير اساليبه القمعية. وبعد مرور ربع قرن على وأد الممارسة الديمقراطية يجدر بابناء البحرين ان يستحضروا المناسبة امام اعينهم لتكون منطلقا للعمل الجاد المستقبلي، وتحريك الرأي العام العالمي لاطلاعه على ما يحدث في البلاد. فهذه المناسبة يجب ان لا تمر بدون ان تستثمر لصالح العمل الوطني بالشكل الذي يدفعه نحو المزيد من التقدم والعطاء.

ان هناك اليوم من احرار العالم من هو مستعد لمشاركة شعب البحرين في مشاعره الهائجة بسبب استمرار سياسات القمع والتنكيل، وقد اثبتت التجربة ان هؤلاء مستعدون لتقديم الدعم النفسي والسياسي للشعب بشرط ان يكون واضحا في ما يريده وغير متأرجح في موقفه. فأسوأ ما يصاب به التحرك ظهور مواقف متداعية في صفوف العاملين في اطاره. ان مشاعر الاحرار لم تتوقف يوما عن وقوفها بجانب شعب البحرين برغم ما تمارسه السلطة من سياسات تضليلية للتشويش على المطالب الشعبية العادلة. فمسؤولية الجميع رص الصفوف واستعمال وسائل الضغط السياسي والاعلامي والحقوقي على النظام القمعي الحاكم في البحرين لكي يتم منعه من مزاولة نشاطاته بسهولة. وسوف تنجح المعارضة باذن الله في ايصال القضية الى الرأي العام العالمي على امل ان يؤدي ذلك الى تطور حقيقي في الوضع الراهن. ومطلوب من المواطنين الامتناع عن اللحاق بركب التطبيع مع جهاز التعذيب الذي يديره رئيس الوزراء، ومقاومة سياسات تمييع الموقف العام من قبل السلطة الحاكمة. فاذا تحقق ذلك فسوف يرى المعنيون اهمية النشاط الاعلامي والسياسي الهادىء البعيد عن الضوضاء والابعاد الشخصية.